المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق
اسم الكاتب: محمد باقر سهيل، د. مرتضى اكبري الاشتر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9943
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق

محمد باقر سهيل **د. مرتضى اكبري الاشتر**

Muhammadbaqer12@gmail.com d.murtadaakbari@gmail.com

الجامعة العليا للدفاع الوطني الكلية الدولية / ايران

الملخص:

يتناول هذا البحث التحديات الأمنية والعسكرية التي تواجه السياسة في العراق، والتي تأثرت بشكل كبير بالديناميكيات الداخلية والتفاعلات الإقليمية والدولية. بدأت هذه التحديات بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، حيث تفاقمت الانقسامات السياسية والأمنية، وتسببت في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

في عام ٢٠١٤، تصاعدت التحديات بشكل كبير مع توسع تنظيم داعش الإرهابي وسيطرته على أجزاء من الأراضي العراقية، مما هدد بشكل كبير وجود الدولة العراقية نفسها. إضافة إلى ذلك، تدخلت القوى الإقليمية المجاورة للعراق بمصالحها الخاصة، مما زاد من التعقيدات والتحديات التي يواجهها العراق في سعيه للحفاظ على سيادته واستقلاله.

تأثرت الأمنية الوطنية العراقية بشكل كبير بالعوامل الداخلية مثل الفساد ونقص الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل التدخلات الإقليمية والتحديات الأمنية الدولية. لذا، فإن تحقيق الأمن الوطني الشامل يتطلب استراتيجيات شاملة ومتكاملة تتعامل مع هذه العوامل بشكل فعال.

من التوصيات الرئيسية لمواجهة هذه التحديات، يجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة الإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي. كما ينبغي تحسين القدرات العسكرية للقوات المسلحة العراقية وتعزيز الشراكة مع القوات الدولية لتحسين القدرات التكنولوجية والاستخباراتية. بالإضافة إلى ذلك، يجب إصلاح الأجهزة الأمنية وتعزيز الحكم الرشيد للحد من الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.

التحديات الأمنية والعسكرية في العراق تتطلب استراتيجيات متعددة الأبعاد تستجيب للتحديات الداخلية والخارجية بشكل متزن، مما يسهم في بناء دولة عراقية قوية ومستقرة تحافظ على سيادتها وأمنها الوطني.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، السياسة العراقية، التحديات العسكرية، الاستراتيجيات الأمنية، الاستقرار الإقليمي.

Future Challenges to Security and Politics in Iraq

Mohammad Baqir Suhail **Dr. Murtaza Akbari Ashti**
National Defense University International College, Iran

Abstract
This research addresses the security and military challenges facing Iraqi politics, significantly influenced by internal dynamics and regional and international interactions. These challenges emerged prominently following the ٢٠٠٣ American occupation of Iraq, exacerbating political and security divisions and leading to economic and social deterioration.
In ٢٠١٤, challenges intensified with the rapid expansion of the terrorist organization ISIS and its control over parts of Iraqi territory, posing a significant threat to the existence of the Iraqi state itself. Moreover, neighboring regional powers intervened in Iraq with their own interests, complicating Iraq's efforts to maintain sovereignty and independence.
Iraq's national security has been greatly affected by internal factors such as corruption and political instability, alongside external factors such as regional interventions and international security challenges. Achieving comprehensive national security requires holistic strategies that effectively address these factors.
Key recommendations include enhancing international and regional cooperation to combat terrorism and ensure regional stability. It is also essential to improve the military capabilities of the Iraqi armed forces and strengthen partnerships with international forces to enhance technological and intelligence capabilities. Additionally, reforming security agencies and promoting good governance to combat corruption and enhance transparency and accountability in public affairs are crucial.
Security and military challenges in Iraq necessitate multidimensional strategies that respond to both internal and external challenges in a balanced manner, contributing to the establishment of a strong and stable Iraqi state that preserves its sovereignty and national security.
Keywords : National Security, Iraqi Politics, Military Challenges, Security Strategies, Regional Stability.

المقدمة :

يشكل الأمن والاستقرار السياسي في العراق تحديات حاسمة تطال كافة أبعاد الحياة الوطنية، مما يجعلها موضوع بحث وتحليل مهم في السياق الإقليمي والدولي. بعد سنوات من التحولات السياسية والاجتماعية، لا تزال البلاد تواجه عدة تحديات تستدعي اهتماماً جدياً واستراتيجيات متكاملة للتعامل معها وان العراق، بلد ذو

تاريخ طويل وثقافة عميقة، يمر بمرحلة تحولات معقدة ومتنوعة بعد النزاعات والحروب التي أثرت على هيكله الاجتماعي والسياسي. تبقى التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق في مركز الاهتمام الدولي، حيث يؤثر الوضع العراقي على استقرار المنطقة بأسرها.

يعد العراق دولة تمر بمرحلة حاسمة من تاريخها الحديث، حيث تواجه تحديات كبيرة في مجالي الأمن والسياسة، تلك التحديات التي لها تأثيرات عميقة على الاستقرار الداخلي والسلام الإقليمي. بعد سنوات من النزاعات والصراعات الدامية، لا تزال البلاد تعاني من تحديات هيكلية عديدة تستدعي استجابات شاملة ومتكاملة.

ويمكن استكشاف وتحليل التحديات المستقبلية التي يواجهها العراق في مجالي الأمن والسياسة. يركز البحث على دراسة العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على الوضع الراهن للبلاد، بما في ذلك التأثيرات الإقليمية والدولية والأبعاد السياسية والاقتصادية.

في الفترة الأخيرة، شهد العراق تطورات متعددة في الساحة السياسية، حيث يتعامل مع التحديات المتعلقة بالحكم الرشيد، وإدارة الموارد الوطنية، والتحديات الأمنية المستمرة التي تشمل عمليات الإرهاب والعنف الطائفي. تعزز هذه التحديات من ضرورة دراسة عميقة للأسباب والعوامل المسببة للنزاعات الداخلية والخارجية التي تؤثر على استقرار البلاد.

يعتبر فهم مدى التأثير الإقليمي والدولي على السياسة الداخلية في العراق أمرًا بالغ الأهمية، حيث تلعب القوى الإقليمية والدولية دورًا كبيرًا في تحديد الوضع السياسي والأمني. تتوقع الدراسة تقديم تحليل شامل لهذه الديناميكيات، بالإضافة إلى اقتراح حلول واستراتيجيات تساهم في تحقيق الاستقرار والسلام في العراق.

يتكون هذا البحث من عدة أقسام رئيسية تشمل استعراضًا للسياق التاريخي والسياسي للعراق، وتحليلًا للتحديات الراهنة التي تواجه البلاد، وأهمية استكشاف العوامل المسببة للصراعات الداخلية والخارجية. كما سيتم تقديم نظرة متعمقة على التأثيرات الإقليمية والدولية على الوضع العراقي، مع التركيز على الحاجة الماسة لاستراتيجيات متكاملة ومستدامة لتحقيق السلام والاستقرار.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل واستكشاف التحديات المستقبلية التي تواجه الأمن والسياسة في العراق في ضوء التغيرات الداخلية والخارجية المتسارعة، مع التركيز على الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية. ويسعى البحث إلى بناء تصور استراتيجي يساعد صانع القرار في وضع آليات فعالة لتعزيز الأمن الوطني من خلال فهم طبيعة هذه التحديات ووضع حلول واقعية تتسم بالشمولية والاستدامة.

اهمية البحث:

الاهمية الاكاديمية:

تعد دراسة التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق موضوعاً بحثياً هاماً وملحاً لعدة أسباب:

١. يحتل العراق موقعاً استراتيجياً في الشرق الأوسط، وتأثيره على الاستقرار الإقليمي لا يمكن تجاهله. دراسة التحديات التي يواجهها يمكن أن تساهم في فهم أعمق للديناميكيات السياسية والأمنية في المنطقة.

٢. العراق ليس مجرد دولة محلية بل هو مشهد دولي يجتذب اهتمام الدول والمنظمات الدولية. بحث التحديات السياسية والأمنية يمكن أن يساهم في تطوير السياسات الدولية والتدخلات الإنسانية.

٣. يعاني العراق من فترات طويلة من النزاعات والصراعات الداخلية التي تؤثر سلباً على الحياة اليومية للمواطنين وتقدم البلاد نحو التنمية والازدهار. فهم التحديات وإيجاد حلول لها يمكن أن يسهم في تعزيز الاستقرار الداخلي وتحقيق السلام المستدام.

الأهمية العملية:

دراسة التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق لها أهمية عملية كبيرة:

١. فهم التحديات الأمنية المستقبلية يمكن أن يساهم في تطوير استراتيجيات للحد من العنف وتعزيز الأمن الإنساني وحماية حقوق الإنسان.

٢. الاستقرار السياسي والأمني أساسي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

٣. بحث التحديات المستقبلية يمكن أن يساهم في العمل على بناء جسور الفهم والتعاون بين الدول والجهات الإقليمية، وبالتالي تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

اشكالية البحث:

يواجه العراق تحديات مركبة في مجالي الأمن والسياسة نتيجة التداخل بين عوامل داخلية كالصراعات الطائفية والفساد الإداري، وخارجية كالتدخلات الإقليمية والدولية، مما يؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي ويعرقل بناء الدولة واستقرارها. تكمن الإشكالية الأساسية في ضعف قدرة الدولة العراقية على تطوير استراتيجية شاملة تعالج هذه التحديات في ظل متغيرات إقليمية وعالمية سريعة، الأمر الذي يستدعي مقاربة علمية لفهم التهديدات وإيجاد آليات فاعلة للتعامل معها.

فرضية البحث:

بناءً على المشكلة المحددة للبحث حول "التحديات المستقبلية للأمن والسياسة في العراق"، تتبنى الدراسة الفرضية التالية:

"تفترض هذه الدراسة أن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق لن يكون ممكنًا إلا من خلال تبني استراتيجية وطنية شاملة تتعامل مع التحديات من منظور تكاملي يشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والتكنولوجية، مع التركيز على معالجة مسببات عدم الاستقرار الداخلي والحد من تأثيرات التدخلات الإقليمية والدولية.

منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ضروريات البحث وهذا ما يتناسب مع اجراءات البحث العلمي.

هيكلية البحث:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: المفاهيم العامة والأبعاد التاريخية لمفهومي الأمن والسياسة.

المبحث الثاني: تحليل التحديات الأمنية والسياسية التي قد تواجه العراق مستقبلًا، من خلال استعراض التحديات الداخلية والخارجية.

المبحث الثالث: استعراض أبرز الآليات والاستراتيجيات المقترحة لتعزيز الأمن الوطني العراقي في ظل التحديات المستقبلية، مع تقديم توصيات عملية.

المبحث الاول

مفاهيم عامة وابعاد تاريخية

يعد الأمن حاجة أساسية للمجتمع الإنساني، ومؤشرا على الاستقرار والازدهار والتقدم فالوطن، ويرى بعض الخبراء أن الأمن الاجتماعي يعنى ببساطة سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية، متمثلة في التهديدات العسكرية أو البلطجة داخل المجتمع من قبل أفراد أو جماعات تمارس القتل والاختطاف والتخريب والسرقات مما يعد مؤشرا خطيرا لافتقاد الأمن الاجتماعي .

المطلب الاول: مفهوم الامن

على الرغم من حداثة الدراسات في موضوع "الأمن" فإن مفاهيم "الأمن" قد أصبحت محددة وواضحة في فكر وعقل القيادات السياسية والفكرية في الكثير من الدول.. وقد برزت كتابات متعددة في هذا المجال، وشاعت مفاهيم بعينها في إطاره لعل أبرزها "الأمن القومي الأمريكي" و"الأمن الأوروبي" و"الأمن القومي السوفييتي" قبل تفككه.(عبود ٢٠٠١، ٣٣)

* وفي مجال التوصل إلى مفهوم متفق عليه "للأمن"، فإنه يجدر بنا التعرف على ذلك المدلول في إطار المدارس الفكرية المعاصرة.

" وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية يعني "حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية".

ومن وجهة نظر هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء.

ولعل أدق مفهوم "للأمن" هو ما ورد في القرآن الكريم في قوله – سبحانه وتعالى –: "فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِنْ جُوعٍ وآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ". ومن هنا نؤكد أن الأمن هو ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء منه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

وفي إطار هذه الحقيقة يكون المفهوم الشامل "للأمن" من وجهة نظري هو:

"القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية، الاقتصادية والعسكرية، في شتَّي المجالات في مواجهة المصادر التي تتهدَّدُها في الداخل والخارج، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تخطيطاً للأهداف المخططة".(الزيدي ٢٠٠٠، ٥٤)

ركائز وأبعاد ومستويات الأمن.

على ضوء المفهوم الشامل للأمن، فإنه يعني تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالإستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم.(خيري ١٩٨٩،١١)

* من هنا فإن شمولية الأمن تعني أن له أبعادًا متعددة..

أولها: البُعْد السياسي.. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة.

ثانيًا: البُعْد الاقتصادي.. الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له.

ثالثًا: البُعد الاجتماعي.. الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء.

رابعًا: البُعْد المعنوي أو الأيديولوجي.. الذي يؤمِّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم.
خامسًا: البُعْد البيئي.. الذي يوفِّر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن.

- مستويات الامن:(بيتر ١٩٩٦،٣٢)

أولاً: أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
ثانيًا: أمن الوطن ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه "بالأمن الوطني".
ثالثًا: الأمن القُطري أو الجماعي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليًا وخارجيًا، وهو ما يعبر عنه "بالأمن القومي".
رابعًا: الأمن الدولي.. وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة

يصعب علينا ان نتصور كيف نستطيع ان نحيا دون ان نلجا الى استخدام نوع من انواع النيابة اي نجعل شخصاً يحل محلنا ويمثل افكارنا وتطلعاتنا، وهذا مايقودنا الى اهمية التمثيل السياسي والذي يعد نظاماً جوهرياً واساسياً تنساب فيه مياه الفكر والنقاش الاجتماعي الى عجلات الماكنة السياسية فتدير هذه العجلات وتحركها. ان علم السياسة والحكم من اقدم مظاهر النشاط الاجتماعي واكثرها شيوعاً لذلك امعن النظر ذوو العقول الجبارة في طبيعة هذه الظاهرة واحتمالاتها وقدموا لنا ثروة طائلة في تاملاتهم وافكارهم التي تؤدي بالنهاية الى تحقيق مستوى اسمى وارقى في العيش، أن التعامل مع المتغيرات التي تحدث على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي يتطلب ضرورة أحداث تغييرات جذرية في أسلوب الإدارة في المجالس المحلية وكيفية تقديمها للخدمات، وهذا يستلزم تبنى مفهوم حديث لرسم السياسات العامة وبما يتلاءم والتغيرات التي يمر بها البلد. كون المفهوم التقليدي لم يعد قادراً على التعامل مع التطورات الحديثة

وان علم السياسة والحكم من اقدم المظاهر لنشاط الانسان ، كون الانسان كائن محب للاطلاع ، ولايحيا حياته فقط، بل هو شغوف للتعرف عليها وعلى الدوام يتشوق الى معرفة الوسط السياسي والحكومي الذي يعيش فيه،ولديه الكثير من الاسئلة مثل: لماذا يتحتم علي الانخراط في الجيش ؟ ولماذا تؤخذ مني الضريبة؟ ومن سيفوز بالانتخابات؟ وهل ستندلع نيران الحرب؟.

حيث ان مسؤولية تنفيذ السياسة العامة تقع على الموظفين الحكوميين ، فعندما يطلب منهم ان يسلكوا طريقا معينة في امر من الامور، فان هنالك عددا من الامور والخيارات التي يستطيعون من تلقاء انفسهم سلوكها

وبعضاً منهم سيسلك سبيلا يناقض السبيل الذي سلكه غيره، واذا ترك كل موظف حرا في سلوكه فان اعمال بعضهم سوف تصطدم وتلغي اعمال بعضهم الاخر وفي مثل هذه الحال يختار الموظفون من بين السبل الميسرة لهم ويضعوها موضع التنفيذ، ونحن نسمي اتجاهات العمل التي اختيرت على هذا النحو السياسة الحكومية، وتسمى الطريقة التي يختار بواسطتها واضعوا السياسة السبيل التي يسلكونها وتلك التي يتجنبونها بـ (علم السياسة).(الذنون ٣،١٩٦٤)

ويعرف علم السياسة بانه علم الدولة او علم تنظيم الجماعة وكل مايتصل بحكومة الجماعات فهو يدبر شؤونها وينظم علاقاتها في ظل الهيئة الكبرى وهي الدولة. (حربي ١٩٨٩، ٥٦)

وبشكل عام تعرف السياسة بانها الاطار العام او المفهوم الذي يوجه تفكير المرؤوسين في اتخاذ القرارات في مختلف الجوانب للعمل وبما يتناسق مع تحقيق الاهداف العامة والتي لا يشترط ان تكون مكتوبة دائماً .

ويجب توافر بعض الاعتبارات للسياسات لتتمكن من تحقيق اهدافها ومنها:-

١- ان تكون السياسة نابعة من اهداف الدولة ولا تكون متناقضة معها.

٢- ان تساعد في اتخاذ القرارات وان لا تكون معقدة الى الحد الذي لا يمكن تطبيقها.

٣- ان لا تتعارض السياسات مع بعضها وان يجري توضيحها للأطراف كافة خوفاً من سوء الفهم.

٤- ان لا تكون تفصيلية الى الحد الذي يؤدي الى فقدان المرونة.

٥- ان تكون نابعة من افكار ومعتقدات المجتمع.

٦- ان يعاد النظر بالسياسات باستمرار كلما دعت الحاجة لان ثبات السياسة يجب ان تكون عملية نسبية.(ناجي والمؤمن ١٩٩٠، ١٤)

ويرى الباحث ان جوهر وجود السياسة العامة هو وجود مشكلة او مطلب يحتاج الى حلول ، وان تتسم المشكلة بالعمومية والشمول، وان يتم قبولها من قبل واضعي السياسة ،وان يتطلب حلها جهداً كبيراً ، وتؤثر في المدى البعيد ،وعند وضع السياسة العامة تطرح بدائل عدة ويتم اختيار البديل الافضل من بينها، ويتطلب ذلك توضيح لمتعلقات المشكلة كافة من البحث والتوثيق ليتم اختيار البديل الافضل او المناسب لحلها ، وتساعد الخارطة المعرفية او المعلوماتية او الذهنية في اختيار ذلك البديل كونها تمثل الخبرة والمعرفة لأبعاد المشكلة .

المطلب الثالث : التحديات الامنية والسياسية التي ستواجه العراق مستقبلا

يمكن تحديد التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي بمجموعة من التحديات والتهديدات، مما عمق من أزمة بناء الدولة، والوصول بها الى مرحلة الاستقرار،

ويمكن تناول أبرز تلك التحديات، وكما يلي:

أولاً : التحديات السياسية

لم تكن القوى السياسية التي وصلت للسلطة بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، متفقة على شكل النظام السياسي، بل كانت التوجهات الفكرية المعارضة هي الأكثر تأثيراً على ذهنية الأحزاب السياسية في تلك المرحلة، فالموقف السياسي في العراق طيلة المدة التي أعقبت سقوط النظام السياسي السابق تم وصفه بالمرتبك والمضطرب وهذا نتاج طبيعي لعدم وجود رؤية واضحة في طبيعة بناء الدولة. وفي ضوء ما تقدم، فإن مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، نشأت إستناداً للرؤية الامريكية، التي فرضها وقع الإحتلال وإجراءات الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر من خلال تشكيل مجلس الحكم المؤقت في ١٣/٧/٢٠٠٤، ثم قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لعام ٢٠٠٤. وهو ما حدد طبيعة النظام السياسي العراقي في إطار نموذج ديمقراطي توافقي لتقاسم وممارسة السلطة، عبر إرساء مبدأ التوافقية على صعيد السلطات الثلاث من خلال إلغاء مركزية السلطة التنفيذية عبر تقسيمها وموازنتها بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، فمجلس الرئاسة يتكون من ثلاثة أعضاء يمثلون المكونات الرئيسة، فضلاً عن إعتماد مبدأ التوافقية على صعيد الجماعات على أساس مناطقي من خلال إنشاء نظام اللامركزية الإدارية للمحافظات واللامركزية السياسية للأقاليم، كما وضع قيد توافقي على إقرار الدستور الدائم، إذ أن من حق ثلاثة أرباع المصوتين في ثلاثة محافظات رفض الدستور(العيداني ٢٠١٢، ١٩٨-٢٠٤)

فعلى الرغم من تغيير النظام السياسي ووصول نظام جديد بديلاً عنه، إستند الى مبدأ التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والإلتزام بالدستور، إلا أن الواقع يبين إن تطبيق النصوص الدستورية الواردة في الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، يختلف عن كتابتها، وأن الجدل والخلاف حول تفسير بعض نصوص الدستور كان هو المسيطر على القوى السياسية. فضلاً عن أن التحول الذي حصل في العراق أفرز مشكلتين كبيرتين تتفرع منها المشكلات الأخرى، وتتشعب الأزمات، المستجدة فتولد مزيد من التباعد والخلافات والفوضى على المسرح السياسي هما المحاصصة والطائفية(محمد ٢٠١٤، ٣٩)

ثانياً : التحديات الاقتصادية

يشكل اعتماد العراق على الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب، إحدى اهم المشكلات في الجاني الاقتصادي، إذ يعتمد العراق بشكل شبه تام على موارده النفطية لدعم موازنته السنوية، وهو ما يشكل تحدياً جدياً، لا سيما في حال تهديد طرق الامدادات النفطية، مثل مضيق هرمز، والذي يعتمد عليه العراق بشكل تام في تصدير نفطه، وبما يعرقل تصدير النفط العراقي الى الاسواق العالمية، مما ينتج عنه اضطراب اجتماعي خطير ، وخلق الفوضى والارباك في عمل الدولة والمجتمع(مجموعة باحثين ٢٠١٩، ١١).

كما يشكل إنخفاض أسعار النفط العالمية بسبب تذبذب مستويات العرض والطلب، تهديداً للأمن الإقتصادي العراقي، مما يفاقم من عجز موازنته الإتحادية التي يمول جزءً كبيراً منها من عوائد النفط الخام، لا سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بنسبة تصل إلى نحو (٩٥%) على الواردات النفطية، إذ أن العراق وحسب الأرقام والبيانات يخسر أكثر من مليار دولار سنوياً مع كل هبوط مقداره دولار واحد في سعر برميل النفط الذي يصدره ، فالنفط يمثل بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الإقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر (بتال ٢٠١٦، ١)

غير مضمون وغير ثابت، ويشهد تذبذباً في أسعاره بين مدة واخرى، مما يشكل تهديداً للأمن الوطني العراقي، وعلى الإستقرار الداخلي، مما ينتج عنه إضطرابات اجتماعية وحالة من الفوضى والإرباك في عمل الدولة والمجتمع، كما حدث في الأزمة التي نتجت عن إنخفاض أسعار النفط عام ٢٠١٥،(مجموعة باحثين ٢٠١٦، ١٨-١٩) فضلاً عن تداعيات أزمة جائحة كورونا، وما نتج عنها من تراجع أغلب الإقتصاديات العالمية، مما إنعكس سلباً على استقرار اسعار النفط، والتي انخفضت إلى مستويات قياسية لم تكن معهودة من قبل، مما شكل تهديداً حقيقياً للدول التي ترهن نفسها لمصدر واحد من الدخل القومي كالنفط كما هو في العراق.

ومن التحديات الاخرى التي تواجه القطاع الاقتصادي، هو الدمار الذي تعاني منه البنى التحتية، مما أدى الى تدهور القطاعات الاقتصادية، ولا سيما قطاعي النفط والصناعة، الأمر الذي جعل النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لا سيما في النشاط الانتاجي، وفي مقدمته قطاع الصناعة والزراعة(سامح ٢٠٠٦، ١٣٧). فعلى الرغم من أن العراق يعد من بين الدول التي تمتلك مساحات زراعية كبيرة تقدر بنحو (٢٨) مليون دونم، إلا أنه لم يستغل سوى نصفها في أفضل السنوات بسبب نقص الامكانات المادية والفنية .

كما يشكل إنخفاض منسوب المياه في نهري دجلة والفرات ظاهرة خطيرة تشكل تهديداً مباشراً للأمن الوطني العراقي، ولا سيما للأمن الغذائي والبيئي وتؤثر على المناخ وإنحسار المسطحات المائية وزيادة التصحر وحتى إنعدام الماء الصالح للشرب في أغلب المناطق الجنوبية والوسطى، ويأتي ذلك بصورة رئيسية نتيجة الإقامة السدود العملاقة في تركيا لخزن مياه النهرين، وكذلك في سوريا لخزين مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق كونه بلداً متشاطئاً والمسافة الأطول للنهرين تمر في أراضيه، وأن إهمال مثل هكذا موضوع سوف يعرض العراق إلى كارثة مستدامة بالشكل الذي يهدد أمن العراق الوطني حاضراً ومستقبلاً(عبدالحسين ٢٠٠٩، ٥٩-٦٢).

ثالثاً: التحديات الأمنية – العسكرية

يعد الإرهاب من التحديات الرئيسة للأمن الوطني العراقي، إذ ان غياب الإستراتيجية العسكرية، وتأثيرات بعض القوى الإقليمية والدولية في العراق، جعل من العراق ساحة لتصفية حسابات الدول وابعاد مخاطر الصراعات عنها(البدراني ٢٠١٤). إذ مثل ظهور تنظيم (داعش) الإرهابي، وسيطرته على بعض المحافظات العراقية في حزيران ٢٠١٤ ، تهديداً حقيقياً لوجود الدولة العراقية، عبر تبنيه مجموعة من الأفكار والعقائد التي يستثمرها في كسب عقول بعض الفئات من المجتمع لأسباب طائفية ونفسية واقتصادية.

كما شكل انتشار الجريمة المنظمة تهديداً حقيقياً للأمن الوطني العراق إذ أنها تلتقي مع أهداف التنظيمات الإرهابية الأخرى في أهدافها ونواياها لاسيما اذا وظفت لهذا الغرض، لذا فهي تسهم مساهمة فعالة في تحقيق عدم الاستقرار الأمني والاجتماعي الذي بدوره ينعكس سلبا على أداء الدولة ومؤسساتها. وتمثل الجريمة المنظمة وجهاً آخر من أوجه الإرهاب الذي يعصف بالأمن على المستوى الوطني.

رابعًا: التحديات الاجتماعية

تمثل التحديات الاجتماعية أحد المحاور الجوهرية التي تهدد الأمن الوطني العراقي، في ظل تزايد نسب البطالة والفقر، لا سيما بين فئة الشباب، وانتشار التفاوت الطبقي، وتراجع الخدمات الأساسية في مجالات التعليم والصحة. وقد ساهم النزوح الداخلي الناتج عن النزاعات المسلحة في تفكيك النسيج الاجتماعي، مما أدى إلى خلق بيئات هشة قابلة للاستغلال من قبل الجماعات المتطرفة. إن غياب السياسات الحكومية الفعالة في مجال التنمية الاجتماعية، وضعف برامج بناء رأس المال البشري، فاقما هذه الإشكالات وزادا من هشاشة الواقع المجتمعي (ثجيل، ٢٠٢٠، ص٨).

خامسًا: التحديات البيئية

تُعد التحديات البيئية من أخطر ما يواجه الأمن الوطني العراقي، خصوصًا في ظل أزمة المياه المتفاقمة الناتجة عن بناء السدود في دول المنبع (تركيا، إيران، سوريا)، وسوء إدارة الموارد المائية داخليًا. وقد أدى ذلك إلى انخفاض حاد في مناسيب نهري دجلة والفرات، واتساع رقعة التصحر، وتدهور الأراضي الزراعية، وتهديد الأمن الغذائي في العديد من المحافظات. كما أن التلوث البيئي الناتج عن النفايات والمخلفات الصناعية غير المعالجة يشكل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة والاستقرار الاجتماعي (عبدالحسين، ٢٠٠٩، ص٥٩–٦٢). وتتعمق خطورة هذه التحديات في ظل غياب السياسات البيئية المستدامة والتخطيط طويل الأمد (سامح، ٢٠٠٦، ص١٣٧).

سادسًا: التحديات التكنولوجية

في ظل التوسع العالمي في التحول الرقمي، يعاني العراق من ضعف شديد في البنية التحتية التكنولوجية، ونقص في الكفاءات التقنية المتخصصة، وغياب تشريعات حديثة تنظم الأمن السيبراني. هذه الفجوة التكنولوجية تترك مؤسسات الدولة عرضة للهجمات السيبرانية، وتضعف من قدرتها على حماية معلوماتها السيادية، وتعيق تطوير الخدمات العامة، خاصة في مجالات الاقتصاد والدفاع والحوكمة الإلكترونية. كما أن غياب استراتيجية وطنية رقمية يعكس تحديًا استراتيجيًا يمس جوهر الأمن الوطني في العراق (سلوم، ٢٠٢٠).

المبحث الثاني

آليات تعزيز الأمن الوطني العراقي

إنطلاقاً من إعتبارات الحفاظ على المصلحة الوطنية للدولة، تتبع الدول في سبيل تعزيز أمنها الوطني آليات ووسائل متعددة، تختلف من دولة إلى أخرى، تبعاً لحجم لأهدافها السياسية وتبعاً لمواردها الإقتصادية ولحجم وجاهزية قواتها الأمنية، وهو ما يفرض على العراق إتخاذ جملة من الآليات من اجل تعزيز أمنه الوطني، لعل أهمها:

المطلب الأول: تعزيز الاليات السياسية

. ولا يمكن إغفال اهمية نشر مبادئ العدل والمساواة والتسامح، والترويج لقيم الاعتدال والوسطية في المجتمع، ودورها في وضع الاسس والمفاهيم الصحيحة لتطور المجتمع وفقاً لنهج الاعتدال في الفكر والممارسة، وبعيداً عن الشعارات والمثاليات التي قد تعمق من الخلاف والتناقض بين افراد المجتمع، مع إمكانية تقنين ذلك قانونياً من خلال تشريع قانون يجرم كل من يخالف منهج الاعتدال والوسطية، ويدعو الى التطرف والطائفية بكافة اشكالها.

الى جانب إعتماد فلسفة واضحة ومحددة في إطار رسم السياسة الخارجية العراقية، تتجاوز الافكار المنغلقة والطروحات العقائدية، التي يصبح من الصعب على العراق بوجودها مواكبة التطورات الحاصلة في البيئتين الاقليمية والدولية (علي، ٢٠٢١: ص٢٩٧) ومع ضرورة إعتماد نهج متكامل لجوانب العلاقات المتعددة الاقتصادية منها والسياسية وفق قراءة موضوعية لمعطيات الواقع، عبر الحركة وسماتها الابداعية المبنية على الوعي المسبق والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها.

وعليه، ومن أجل انجاح الدبلوماسية العراقية هناك حاجة الى تبني سياسة خارجية واضحة المعالم وخالية من التناقض، لأن التناقض يؤدي الى إرباك سياسة الدولة ويحبط الثقة المتبادلة بين العراق وغيره من الدول

ويسير بالعلاقات مساراً بعيداً عن الاستقرار والمصداقية الدولية، إذ من الذكاء الموازنة بين المصالح الذاتية للدولة وممكنات العمل في ظل المرحلة الدولية القائمة ومصالح أطراف الاقليم والمجتمع الدولي، وعدم إستعداء أي طرف من الاطراف.

المطلب الثاني: تعزيز الآليات الاقتصادية

ان من أهم عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق تنطلق من اهمية تنويع مصادر الدخل القومي، وعدم الاعتماد على قطاع ريعي فحسب، كما في قطاع النفط، لأن النفط بضاعة تخضع لتقلبات السوق العالمية والسياسات الاقتصادية لدول العالم المختلفة، ومن ثم فهو مصدر غير مضمون وغير ثابت، ويشكل خطراً على البلاد واستقرارها، مما يعرض مؤسسات الدولة وسياساتها وخططها المستقبلية للخطر.

وعليه، فإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب دعم قطاع الصناعة الوطنية، ورفدها بكل إحتياجاتها، وسن القوانين الكفيلة بتسويق وحماية المنتج المحلي فضلاً عن دعم قطاع الزراعة وتفعيله، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد، وتجاوزها الى حد التصدير(مجموعة باحثين، ٢٠١٦: ص١٨-١٩). كما ان تحقيق الأمن بمفهومه الشامل يتطلب وضع استراتيجيات طارئة لمواجه التحديات والمخاطر الأمنية، وهو ما يعني إعادة توجيه الموارد للاستثمار في قطاعات حيوية مثل الخدمات الصحية وبحوث استشراف ومعالجة الأوبئة ومؤسسات الأمن السيبراني وغيرها من القطاعات التي لها تداعياتها على الأمن الوطني العراقي(سلوم ٢٠٢٠)

المطلب الثالث: الآليات الأمنية – العسكرية

إن تحقيق الأمن الوطني العراقي يتطلب قبل كل شيء، بناء مقومات قوة العراق الداخلية، وبناء قوته العسكرية، وبما يحقق استقراره السياسي والاقتصادي والأمني وهو ما يتطلب توفير المستلزمات الأساسية التي يحتاجها العراق في هذا الجانب، لعل في مقدمتها توفير الجهد الاستخباري، كونه الوسيلة الرئيسة التي تعتمد عليها القيادة السياسية في صناعة وإعداد القرارات المتعلقة بالأمن الوطني، لا سيما وإن نظرية الاستخبارات الحديثة أصبحت تقوم على أساس المراحل التعددية للأجهزة الأمنية والاستخبارية والبحثية لغرض خلق حالة من التنافس فيما بينها لدعم الأمن الوطني وللتقليل من احتمالات المباغتة التي يمكن أن تتعرض لها الدولة فضلاً عن بناء أجهزة متعددة تقوم على أساس التخصص في المهام والعمل(علي ٢٠١٩)

فضلاً عن الحاجة إلى تطوير العقيدة العسكرية القتالية للقوات المسلحة العراقية لتوظيفها بشكل مشترك وبنسق أداء قتالي موحد لتعزيز الأمن الوطني العراقي، إذ أن اعتماد الجيش العراقي في التدريب والتسليح والتنظيم على عدد من الدول، فسح المجال لتدخلها بشكل مباشر أو غير مباشر في بناء هذه القوات، والتي أدت إلى عدم اعتماد أو تبني عقيدة عسكرية واضحة(البياتي ٢٠١٥، ١٤)

ويرى الباحث ان الآليات الأمنية والعسكرية لمواجهة التحديات المستقبلية في السياسة العراقية تشمل عدة جوانب أساسية يجب النظر فيها:

١. **تعزيز القدرات العسكرية** :تعزيز وتحديث القوات المسلحة العراقية، بما في ذلك التدريب والتجهيزات والتكنولوجيا، لتمكينها من مواجهة التهديدات الأمنية بشكل فعال ومنظم.
٢. **التعاون الأمني الدولي** :تعزيز التعاون الأمني مع الجهات الدولية، بما في ذلك الشراكات الإقليمية والدولية، لمكافحة التطرف والإرهاب وضمان الاستقرار الإقليمي.
٣. **التأكيد على الأمن الداخلي** :تعزيز الأمن الداخلي من خلال تحسين الشرطة والجهات الأمنية، وتعزيز الرقابة وتحسين أداء الأجهزة الأمنية في مكافحة الجريمة وضمان سلامة المدنيين.
٤. **المصالحة الوطنية** :تعزيز عمليات المصالحة الوطنية والسياسية، للحد من الانقسامات الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
٥. **تعزيز الحكم الرشيد** :تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، لضمان توزيع الثروات بشكل عادل وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشؤون العامة.
٦. **التعاون الداخلي** :تعزيز التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة الأمنية والسياسية في البلاد، لضمان استجابة فعالة وموحدة للتحديات الأمنية المستجدة.

تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق يتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة تغطي كافة الجوانب المذكورة، بالإضافة إلى التفاعل بشكل فعال مع التحديات الجديدة والمتغيرات في الساحة السياسية الدولية والإقليمية.

الخاتمة

في العراق، تعرضت الدولة لعدة تحديات متعددة، بعضها ناجم عن الديناميكيات الداخلية وتفاعلاتها، وبعضها ناجم عن التفاعلات الإقليمية والدولية الخارجية. هذه التحديات أثرت على هيكلية الدولة العراقية ومؤسساتها بشكل كبير. على الرغم من أن هذه التحديات كانت مرتبطة بالاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والتداعيات التي تبعته، إلا أن الفترة التي بدأ فيها تنظيم داعش بالتوسع في عام ٢٠١٤ شكلت تحدياً خطيراً، حيث تسبب في خطر وانهيار وجود الدولة العراقية نتيجة لاحتلاله بعض الأراضي.

تعقيد الوضع جاء أيضاً من تدخلات القوى الإقليمية المجاورة التي تعمل وفق مصالحها الخاصة، مما زاد من التحديات التي يواجهها العراق. الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني العراقي، نتيجة لعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية والإقليمية.

لفهم مفهوم الأمن الوطني العراقي، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو الدولي، يجب أن ندرك تعدد الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. كما يجب أن نحدد بدقة مصادر التهديدات الداخلية والخارجية، والتي تتفاعل مع مفهوم الأمن بشكل متبادل. أي إجراءات أمنية يتم اتخاذها يجب أن تكون متناسبة مع التحديات والتهديدات الحالية أو المحتملة التي تواجه البلاد.

إن بروز المظاهر الطائفية والعرقية والقومية سياسياً أو اجتماعياً، والتي ازداد تأثيرها مع تدخل دول الإقليم بالشأن الداخلي، وغياب الإرادة الحقيقية لبناء الدولة تسبب في زيادة الانقسامات الطائفية والعرقية وخلق الأزمات السياسية والصراعات المسلحة وضعف المواطنة، وهو ما زاد من خطر الصراع المجتمعي وتهديد النظام الديمقراطي وعملية التنمية، وكانت إحدى نتائجه الأحداث التي شهدها العراق والتي تمثلت بسيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي على محافظة الموصل وأجزاء واسعة من العراق.

وإنطلاقاً من ضرورة إدراك صانع القرار العراقي للتهديدات الفعلية او المحتملة، للأمن الوطني العراقي، فإن الأساس الأول الذي يجب أن تقوم عليه استراتيجية الأمن الوطني العراقي، المصالح العليا للعراق، الى جانب تمكين العراق من ضبط أدوات التنفيذ لوضع استراتيجية الأمن الوطني العراقي موضع التنفيذ الاستراتيجية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ووفقاً لتوقيتات زمنية محددة

استنتاجات:

١. التحديات الأمنية في العراق تتطلب استراتيجية شاملة تشمل التدخل العسكري والأمني بشكل فعال.
٢. التعاون الدولي والإقليمي ضروري لمكافحة التطرف وضمان الاستقرار السياسي والأمني.
٣. الاستثمار في تحديث وتعزيز القوات المسلحة وتحسين كفاءتها يعزز القدرة على التصدي للتهديدات بفعالية.
٤. تحسين الأمن الداخلي يعزز الاستقرار السياسي والاجتماعي ويحد من التهديدات الأمنية الداخلية.
٥. المصالحة الوطنية تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الوحدة الوطنية وخفض مستوى الانقسامات الداخلية.

توصيات:

١. وضع خطة وطنية شاملة متعددة الأبعاد: تتضمن أبعادًا سياسية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية، وتراعي التغيرات المحلية والدولية، على أن يتم إعدادها بمشاركة مؤسسات الدولة كافة، إلى جانب القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة الشركات الأمنية الخاصة والمؤسسات البحثية.

٢. تبني استراتيجية تكنولوجية وطنية: تشمل تطوير البنية التحتية الرقمية، وإنشاء مراكز متخصصة بالأمن السيبراني، مع تحديث التشريعات المتعلقة بحماية البيانات وتعزيز الرقابة على الجرائم الإلكترونية.

٣. اعتماد سياسة بيئية مستدامة: من خلال تعزيز إدارة الموارد المائية، وتفعيل الاتفاقيات البيئية مع دول الجوار، إلى جانب إطلاق برامج وطنية لمكافحة التصحر والتلوث وتطوير الطاقة المتجددة.

٤. توسيع برامج التنمية الاجتماعية: عبر تمكين الشباب والنساء، وتطوير نظام التعليم، ودعم الصناعات الصغيرة، لتقليل الفجوة الاجتماعية وتعزيز الشعور بالانتماء الوطني.

٥. تعزيز الكفاءة المؤسساتية: بإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والإدارية، واعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية ومكافحة الفساد، لضمان الأداء الفعّال في مواجهة الأزمات.

٦. تحقيق التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان: بوضع سياسات أمنية تحترم الحريات العامة، وتضمن العدالة الاجتماعية وتوفر الحماية القانونية للمواطنين.

المصادر باللغة العربية:

١. الباز، داوود. ٢٠٠٦ .*النظم السياسية (الدولة والحكومة*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٢. البدراني، أحمد فكاك. ٢٠١٤ .*الإرهاب وتحدي الأمن الوطني العراقي بعد أحداث الموصل ٢٠١٤* .متاح على الرابط : http://jilrc.com/ (تاريخ الدخول: ٢٠٢٥/٣/٦) .
٣. البياتي، خالد عبد الغفار. ٢٠١٥ .*العقيدة العسكرية* .بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مستشارية الأمن الوطني، قسم الدراسات الأمنية.
٤. ثجيل، عادل عبد الحمزة. ١٩٩٨ .*السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص* .عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت، تموز ٢٠٢٠.
٥. جابر، حبيب جابر. ٢٠٠٩. "الأسوأ من المحاصصة ."*صحيفة الشرق*، العدد ١١٢٤٧، ١٣ أيلول.
٦. جواد، شوقي ناجي، و المؤمن ، قيس عبد علي. ١٩٩٠ .*سياسات الأعمال* .بغداد.
٧. حافظ، طالب حسين. ٢٠٠٤. "العنف السياسي في العراق ."*مجلة دراسات دولية*، العدد ٤١. بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
٨. حسن، محمد حربي. ١٩٨٩ .*علم المنظمة (الأصول والتطور والتكامل* .(الموصل: جامعة الموصل.
٩. دراكر، بيتر. ١٩٩٦ .*الإدارة: المهام* .ج١. ترجمة: محمد عبد الكريم، مراجعة: نادية الهادي. القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع. الطبعة الأصلية: هاربر، ١٩٨٥.
١٠. الذنون، حسن علي. ١٩٦٤ .*سياسات الحكم / أوستن رني* .بغداد: المكتبة الأهلية؛ نيويورك: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
١١. راشد، سامح. ٢٠٠٦. "العراق المحتل: تقويض الدولة والنظام ."*مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٦٤، أبريل. القاهرة.
١٢. سلوم، مهند. ٢٠٢٠ .*الأمن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا* .متاح على الرابط : (https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pandemic.aspx تاريخ الدخول: ٢٠٢٠/٧/١٣).
١٣. علي، سليم كاطع ربيع. ٢٠١٩. "دور الاعتدال والوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق ."*مجلة حمورابي للدراسات*، السنة السابعة، العدد ٣٠. بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
١٤. علي، سليم كاطع. ٢٠١٩ .*دور الجهد الاستخباري في تعزيز الأمن الوطني العراقي* .مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. متاح على الرابط) https://www.mcsr.net/ :تاريخ الدخول: (٢٠٢٥/٢/٥) .

١٥. علي، سليم كاطع. ٢٠٢١. "دور الدبلوماسية في تفعيل السياسة الخارجية العراقية ."*مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٩. بغداد: الجامعة العراقية، كلية القانون والعلوم السياسية، كانون الثاني.
١٦. العيداني، منتصر. ٢٠١٢ .*قيادات الانتقال والتنمية السياسية: العراق ولبنان إنموذجاً ١٩٩٠ إلى ٢٠١١* .الطبعة الأولى. بيروت: العارف للمطبوعات.
١٧. الكبيسي، عامر. بدون تاريخ .*صنع السياسات العامة وتحليلها* .الدوحة: قطر.
١٨. كيطان، جواد كاظم. ٢٠٠٤ .*التخطيط والسياسة العامة: الأسس والضرورات المجتمعية* .رسالة ماجستير.
١٩. مجموعة باحثين. ٢٠١٦ .*أوراق السياسات* .كربلاء: جامعة كربلاء، مركز الدراسات، سلسلة الاستراتيجية، العدد الأول.
٢٠. مجموعة باحثين. ٢٠١٩ .*تأثير أمن الخليج العربي على الأمن الوطني العراقي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين* .كربلاء: جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية.
٢١. محمد، أنور عادل . ٢٠١٤ . تقييم الالتزام الأمريكي باتفاقية الإطار الاستراتيجي أزمة الموصل إنموذجاً، بغداد: مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية . العدد (٨) .
٢٢. المساعد، زكي خليل. ٢٠٠٣ .*تسويق الخدمات وتطبيقاته* .ط١. عمّان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
٢٣. منوفي، كمال. ١٩٨٧ .*أصول النظم السياسية المقارنة* .الكويت: شركة الربيعات للتوزيع والنشر.
٢٤. الموند، جبرائيل، وبنجهام باول الابن. ١٩٨٨ .*السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر* .ترجمة هشام عبد الله. الأردن.
٢٥. نجم، نجم عبود. ٢٠٠١ .*إدارة العمليات: النظم والأساليب والاتجاهات الحديثة* .ج١. السعودية: معهد الإدارة العامة.
٢٦. ثجيل، ع. ع. (٢٠٢٠). السياسة والأمن في العراق: تحديات وفرص. عمّان: مؤسسة فريدريش إيبرت.
٢٧. عبدالحسين، أ. (٢٠٠٩). أزمة المياه وأثرها على الأمن الوطني العراقي. مجلة دراسات استراتيجية، مركز النهرين، ٥٩–٦٢.
٢٨. سامح، ر. (٢٠٠٦). العراق المحتل: تقويض الدولة والنظام. مجلة السياسة الدولية، (١٦٤)، ١٣٧.
٢٩. سلوم، م. (٢٠٢٠). الأمن الوطني في زمن جائحة فيروس كورونا. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. متاح على:https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pandemic.aspx

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Al-Baz, Dawood. 2006. *Political Systems (State and Government)*. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jamei.
2. Al-Badrani, Ahmed Fakkak. 2014. *Terrorism and the Challenge to Iraqi National Security after the Events of Mosul 2014*. Available at: http://jilrc.com/ (accessed March 6, 2025).
3. Al-Bayati, Khalid Abdul Ghafar. 2015. *Military Doctrine*. Baghdad: Al-Nahrain Center for Strategic Studies, National Security Advisory, Department of Security Studies.
4. Thujail, Adel Abdul-Hamza. 1998. *Politics and Security in Iraq: Challenges and Opportunities*. Amman: Friedrich Ebert Foundation, July 2020.
5. Jaber, Habeeb Jaber. 2009. “Worse than Sectarian Quotas.” *Asharq Newspaper*, no. 11247, September 13.
6. Jawad, Shauqi Naji, and Qais Abdul Ali Al-Mo’min. 1990. *Business Policies*. Baghdad.
7. Hafez, Talib Hussein. 2004. “Political Violence in Iraq.” *International Studies Journal*, no. 41. Baghdad: Center for International Studies, University of Baghdad.
8. Hassan, Mohammed Harbi. 1989. *Organizational Science: Origins, Development, and Integration*. Mosul: University of Mosul.
9. Drucker, Peter. 1996. *Management: Tasks*. Vol. 1. Translated by Mohammed Abdul Karim, revised by Nadia Al-Hadi. Cairo: International Publishing and Distribution House. Original edition: Harper, 1985.
10. Al-Dhanoon, Hassan Ali. 1964. *Governance Policies / Austin Ranney*. Baghdad: Al-Ahliya Library; New York: Franklin Printing and Publishing Corporation.

11. Rashed, Sameh. 2006. “Occupied Iraq: Undermining the State and System.” *International Politics Journal*, no. 164, April. Cairo.
12. Salloum, Muhannad. 2020. *National Security in the Time of the Coronavirus Pandemic*. Available at: https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pandemic.aspx (accessed July 13, 2020).
13. Ali, Salim Kadhim Rabea. 2019. “The Role of Moderation in Achieving Political Stability in Iraq.” *Hammurabi Journal for Studies*, vol. 7, no. 30. Beirut: Hammurabi Center for Research and Strategic Studies.
14. Ali, Salim Kadhim. 2019. *The Role of Intelligence Efforts in Enhancing Iraqi National Security*. Al-Mustaqbal Center for Strategic Studies. Available at: https://www.mcsr.net/ (accessed February 5, 2025).
15. Ali, Salim Kadhim. 2021. “The Role of Diplomacy in Activating Iraqi Foreign Policy.” *Journal of the College of Law and Political Science*, no. 9. Baghdad: Iraqi University, College of Law and Political Science, January.
16. Al-Idani, Muntaser. 2012. *Transition Leadership and Political Development: Iraq and Lebanon as Models, 1990–2011*. 1st ed. Beirut: Al-Aref Publications.
17. Al-Kubaisi, Amer. n.d. *Public Policy-Making and Analysis*. Doha, Qatar.
18. Qitan, Jawad Kazem. 2004. *Planning and Public Policy: Foundations and Societal Necessities*. Master’s Thesis.
19. Group of Researchers. 2016. *Policy Papers*. Karbala: University of Karbala, Center for Studies, Strategic Series, no. 1.
20. Group of Researchers. 2019. *The Impact of Gulf Security on Iraqi National Security in the First Quarter of the 21st Century*. Karbala: University of Karbala, Center for Strategic Studies.
21. Mohammed, Anwar Adel. 2014. *Assessing U.S. Commitment to the Strategic Framework Agreement: The Mosul Crisis as a Case Study*. Baghdad: Biladi Center for Strategic Studies and Research, no. 8.
22. Al-Musa’ed, Zaki Khalil. 2003. *Service Marketing and Its Applications*. 1st ed. Amman: Dar Al-Manahij Publishing and Distribution.
23. Manoufi, Kamal. 1987. *Principles of Comparative Political Systems*. Kuwait: Al-Rabee’at Publishing and Distribution Company.
24. Almond, Gabriel, and Bingham Powell Jr. 1988. *Comparative Politics Today*. Translated by Hisham Abdullah. Jordan.
25. Najm, Najm Aboud. 2001. *Operations Management: Systems, Methods, and Modern Trends*. Vol. 1. Saudi Arabia: Institute of Public Administration.